



"تطوير عقيدة الضرائب كعلم اجتماعي منذ نشأة الضرائب و مساهمة علماء

الاقتصاد في المراحل المختلفة"

روسيا مثال على ذلك

م.م. اسعد حميد حمزة البديري

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

المستخلص

يهدف البحث الى موضوع مهم في عالم المال والاقتصاد وهي الضريبة، وترتبط اهميتها بمستوى علاقتها الطردية في تطور الاقتصاد والشریان الكبير للإيرادات في ميزانية الدول، وهي عقيدة اجتماعية لان أحد اطرافها هو المجتمع. من خلال تتبع تطور الافكار حول طبيعة الضرائب وتطور الافكار حول مبادئ الضرائب، يمكننا التمييز بين فترات تطوير النظريات حيث تميزت النشأة بتشكيل الضرائب في العالم القديم وفي العصور الوسطى بالتزامن مع ظهور الدول الاولى وعندما ظهرت العلاقات بين السلع والمال، وبدأ جهاز الدولة للإدارة والتنظيم في التشكل، والذي يتطلب الحفاظ على الاموال وادارتها. حتى القرن السابع عشر كانت الضريبة في البلدان في البلدان الاوربية ضمن انظمه غير متطورة وكانت ذات طبيعة لمرة واحدة. وكانت الرسوم عينية بشكل اساسي، لكن مع تعزيز العلاقات بين السلع والمال اتخذت الرسوم شكلا نقديا بالتدريج، وفي كل مرحلة من التطور هناك الحاجة الموضوعية لتعزيز جهاز الدولة، وللضريبة نصيب من هذا التطور حيث ان جمع الضرائب من أقدم الوظائف وهي من الشروط الرئيسية لوجود الدولة، وتطوير المجتمع والازدهار الاقتصادي والاجتماعي. نشأت الضرائب بالتزامن مع ظهور الدولة، ولكن في ذلك الوقت لم يكن هناك علم مالي وتمت دراسة الضرائب كجزء من عقيدة الدولة. في وقت لاحق، تمت دراسة الضرائب في العلوم الاقتصادية والسياسية تصبح العلوم المالية مستقلة فقط في الربع الأخير من القرن التاسع عشر - أوائل القرن العشرين، باستخدام أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة ومذاهب سيادة القانون، تمكنت من تحديد الضريبة، وتبرير الحاجة إلى جمع وفهم طبيعة الضريبة. يتطابق التعريف الأصلي للضريبة ووظائفها وتأثيرها على اقتصاد البلاد مع التعريف الحديث ولكن كان هناك الكثير من النظريات المختلفة للضرائب طوال فترة وجود الضرائب، بعضها متشابه في المعنى وبعضها يتزامن وبعضها معاكس لبعضها البعض. هذا لا يعني أن أيًا من البلدان أخطأت في تقدير أو تطبيق النظام الضريبي، ويمكن تقييم هذه الظاهرة من الجانب التاريخي في عصور مختلفة، وفي مواقف اقتصادية وسياسية مختلفة، كانت نظرياتهم الخاصة صحيحة. بالإضافة إلى ذلك، لا تنس وجهات النظر المختلفة للعلماء الذين اضطروا إلى دراسة الضرائب في أوقات مختلفة. وبالتالي، فإن النظريات الضريبية تتطوي على نظام معين من المعرفة العلمية حول جوهر الضرائب وأهميتها في الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع، ودورها في حياة كل دولة. هناك "نظرية عامة للضرائب" - هذه هي النظريات الرئيسية للضرائب، والتي بدأت تتشكل كمفاهيم علمية منذ القرن السابع عشر وتلقت مثل هذا الاسم في العلوم البرجوازية. بالإضافة إلى "النظرية العامة للضرائب"، هناك "نظرية خاصة للضرائب"، وهي تختلف في أن النظريات الخاصة تثبت ما ينبغي أن يكون عليه التكوين النوعي للضرائب، وما هي أنواع الضرائب التي ينبغي إنشاؤها، وما إلى ذلك، وتحدد النظرية العامة للضرائب الغرض من الضرائب ككل. في عملي، سأنظر في كلا النوعين من النظريات. وهكذا أثار العلم المالي مسألة تحقيق التوازن بين المصالح المالية للدولة ودفعي الضرائب في روسيا الاتحادية على مر الحقب السياسية مثل الشيوعية والرأس مالية.

الكلمات المفتاحية:



الضريبة، النظريات الضريبية، الماركسية، الضريبة المباشرة وغير المباشرة، علماء الاقتصاد، قانون الضريبي للفدرالية الروسية، الاتحاد السوفيتي.

Abstract

The research aims at an important topic in the financial and economic world which is the tax, and its importance is linked to the level of its expatriate relationship in the development of the economy and the large artery of revenue in the state budget, which is a social doctrine because one of its parties is society. By tracking the evolution of ideas about the nature of taxes and the evolution of ideas about the principles of taxation, we can distinguish between periods of development of freshness where emergence was marked by the formation of taxes in the ancient world and in the Middle Ages in conjunction with the emergence of the First States and when relations between goods and money emerged, and the state apparatus of administration and regulation began to form, which required the preservation and management of funds. Until the 17th century the tax in countries in European countries was an undeveloped accession and was of a one-off nature. The fees were essentially in kind, but with the strengthening of the relations between goods and money, the fees gradually took a monetary form, and at every stage of development there is the objective need to strengthen the state apparatus, and the tax has a share of this development as tax collection is one of the oldest jobs and one of the main conditions for the existence of the state, the development of society and economic and social prosperity. Taxation arose simultaneously with the emergence of the state, but at that time there was no financial science and taxation was studied as part of state doctrine. Later, taxation was studied in economic and political science. Financial science becomes independent only in the last quarter of the nineteenth - early twentieth century, using the ideas of the neoclassical school and the doctrines of the rule of law, was able to define the tax, justifying the need to collect and understand the nature of the tax. The original definition of tax, its functions and its effect on the economy of the country coincides with the modern definition but there have been a lot of different theories of taxation throughout the period of tax existence, some of which are similar in meaning, some of which coincide and some of which are opposite to each other. This does not mean that any of the countries miscalculated or applied the tax system, and this phenomenon can be assessed from the historical side in different eras, in different economic and political situations, their own theories were correct. In addition, do not forget about the different views of scientists who had to study taxes at different times. Thus, tax theories imply a certain system of scientific knowledge about the essence of taxes and their importance in the economic and political life of society, and their role in the life of each state. There is a "general theory of taxation" - these are the main theories of taxation, which began to form as scientific concepts since the 17th century and received such a name in bourgeois science. In addition to the "general theory of taxation", there is a "special theory of taxation", which differs in that the special theories establish what the specific composition of taxes should be, what types of taxes should be created, etc., and the general theory of taxation establishes the purpose of taxes as a whole. In my work, I will consider both types of theories. Thus, financial science has raised the issue of balancing the financial



interests of the state and taxpayers in the Russian Federation over political eras such as communism and capitalism.

Keywords:

Tax, tax theories, Marxism, direct and indirect tax, economists, tax law of the Russian Federation, Soviet Union.

أولاً: المقدمة

يهتم البحث بدراسة علم الضرائب ومراحل تطورها ومدى تأثيرها على اقتصاد الدول باعتبار النظام الضريبي هو عنصر من عناصر الدولة. تلعب الضريبة دوراً مهماً في جميع مجالات المجتمع، ولها تأثير كبير على الاقتصاد الخاص والاقتصاد الوطني. وكما وصفها بنجامين فرانكلين (Benjamin Franklin) (لا شيء حتمي كالموت والضرائب) في روسيا، سميت رسوم الدولة بالضرائب، أي أنها السداد الإجباري، ويعود ذكر الضرائب (الأعباء) إلى القرن السابع عشر الميلادي أصبحت الضرائب تدريجياً مصدراً دائماً لتزويد الدولة بوسائل أداء واجباتها العامة. تشكل الضرائب في جميع البلدان أساس الإيرادات من ميزانية الدولة وتستخدم بشكل أساسي للحفاظ على هياكل الدولة وإنشاء احتياطات ومخزون تأمين للظروف غير المتوقعة في اقتصاد السوق، تعتبر الضرائب أكثر الوسائل الملموسة لتأثير الدولة على الاقتصاد. هذه ليست ظاهرة عرضية ويمكن تفسيرها من خلال حقيقة أنه مع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، لا تمتلك الدولة عدداً كبيراً من المؤسسات. لذلك، يسحب من خلال الضرائب جزءاً من الدخل القومي من رواد الأعمال والمؤسسات من جميع أشكال الملكية التنظيمية والقانونية تعتبر الضرائب عاملاً مهماً في إعادة توزيع الدخل القومي، وهي مصممة لتخفيف التقلبات في نظام التوزيع، فضلاً عن الاهتمام بتطوير أنواع معينة من الأنشطة أو المناطق. كما أنها تجعل من الممكن تنظيم النشاط الاقتصادي الأجنبي للمؤسسات، والتأثير على جذب الاستثمارات، وتحديد حجم الأرباح والوضع المالي للمؤسسات ينص دستور الاتحاد الروسي على أن واجب كل دافع ضرائب (كيان قانوني وفرد) هو دفع الضرائب والرسوم المقررة قانوناً. لذلك، يواجه كل مؤسسة وكل مواطن مسألة تنظيم التخطيط الضريبي. ولعلماء الاقتصاد الفضل في إضافة لمساتهم في علم الضرائب وجعلها توائم المجتمع في كل فترة ومتغيراتها.

ثانياً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الاسئلة التالية:

- (أ) هل توجد علاقة بي العقيدة الضريبية وعلم الاجتماع الضريبي؟
- (ب) كيف أثر تطور المجتمع الانساني بشكل عام على التطور العقائد الضريبية؟ وهل ادى ذلك الى تطور علم الاجتماع الضريبي؟
- (ت) هل كان التطور الحاصل في العقائد الضريبية يلبي حاجات المجتمع الروسي من وجهة نظر علم الاجتماع الضريبي؟

ثالثاً: أهمية البحث

أهمية البحث تأتي من أهمية الضرائب في علم الاقتصاد والمال، يعود بالفائدة للمهتمين بمجال الضرائب والاكاديميين والعاملين في المجال التشريعي الضريبي لزيادة قدراتهم في توقع اثار تغيير العقيدة الضريبية المطبقة في الدولة وانعكاسها على تصرفات المجتمع من جهة، والمجتمع المهتم بالاطلاع لارتباط البحث بالوعي الاجتماعي لدافعي الضرائب و تتبع تطور الأفكار حول مبادئ الضرائب ، والتي حلت محل بعضها البعض تحت تأثير تطور عقيدة الدولة ، لتتبع تطور الفكر العلمي حول جوهر الضرائب واختيار دولة روسيا لتقاربها مع الاقتصاد العراقي من حيث التغييرات التي حصلت من الشبوعية الى الرأس مالية مثلاً.

رابعاً: أهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق الاهداف الاتية:

1. تحديد مفهوم عقيدة الضرائب وجوهرها.
2. الاطلاع على التطور التاريخي الحاصل في النظريات الضريبية وتحليلها.
3. التعرف على تطور الفكر العلمي والاجتماعي حول الضرائب عبر المراحل التاريخية المختلفة.

خامساً: فرضية البحث

وجود علاقة ذات أثر بين تطور العقيدة الضريبية ونظريات علم الاجتماع الضريبي.

سادساً: طرائق واساليب البحث



سيتبع البحث أسلوب البحث التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي، بالإضافة الى أسلوب البحث المقارن بين تغييرات العقائد الضريبية خلال الفترات الزمنية المتعاقبة في العقائد الضريبية في روسيا ودول أخرى مختارة.

سابعاً: عينة البحث

شملت عينة البحث العقيدة الضريبية المطبقة في روسيا والقوانين الضريبية الروسية وانعكاسها على المجتمع الضريبي الروسي للفترة للفترة من 1918 لغاية 2004

(الجانب النظري)

أولاً: مفهوم عقيدة الضرائب وجذور الضريبة

بداية بتعريف الضريبة. حيث هناك الكثير من التعريفات وسنكتفي بما عرفها الفقه الفرنسي في شخص (Mehl) "بأنه استقطاع نقدي تعرضه السلطات على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الاعباء العامة وتحقيق دخل للدولة". ولقدّمها وأهميتها في وجود الدول وعلى مر العصور أصبحت الضريبة أشبه بالعقيدة التي يؤمن بها الإنسان إيماناً جازماً، أدت الضريبة الى حدوث تغييرات كبيرة في اقتصاديات وسياسيات الدول منذ نشأتها، فكان على أساسها تنشأ حروب أو تتغير أنظمة حكومية، وتطور أنظمة أخرى.

هي واحدة من أقدم المفاهيم الاقتصادية في روسيا الحديثة، يتم تعريف النظام الضريبي بشكل معياري في قانون الضرائب للاتحاد الروسي يشار إليه فيما يلي باسم "قانون الضرائب للاتحاد الروسي". ودفع الضريبة (المالية) هو شكل نقدي من أشكال التصرف في الممتلكات من أجل ضمان نفقات السلطات العامة، التي تنفذ في جملة أمور، على أساس الالتزام وعدم الإلغاء والمجانبة الفردية والدخول في أموال خاصة من الميزانية أو أموال خارجة عن الميزانية، ينص النظام الضريبي الذي أنشأه المجلس الوطني للحقوق المدنية على نوعين من المدفوعات الضريبية:

1. الضريبة وهي واجبة والإزامية الدفع وغير مبررة بشكل فردي تفرض على المنظمات والأفراد في شكل نقل ملكية من مالكيها. كما تعتبرها اجراء للإدارة التشغيلية للأموال من أجل الدعم المالي لأنشطة الدولة والخدمات.
2. الرسوم إلزامية الدفع تفرض على المنظمات والأفراد، وبعد دفعها أحد شروط تفعيل إجراءات مهمة قانونية لغرض الحصول على حقوق معينة أو اصدار تصاريح (تراخيص)، مستلموا الرسوم من قبل هيئات الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلية وغيرها من الهيئات والمسؤولين المعتمدين.

الضريبة شرط ضروري لوجود الدولة، وبالتالي فإن الالتزام بدفع الضرائب، المنصوص عليه في المادة 57 من دستور الاتحاد الروسي، ينطبق على جميع دافعي الضرائب كشرط غير مشروط للدولة. لا يمكن اعتبار تحصيل الضريبة حرماناً تعسفياً لملك ممتلكاته، فهو استيلاء قانوني على جزء من الممتلكات الناشئة عن التزام القانون العام الدستوري. جذور كلمة "ضريبة" للعودة إلى بداية تاريخ الضرائب أصول الضريبة هي في طقوس الذبائح، من بينها بالفعل في المشاهد التوراتية يذكر العشور كواحد من الأشكال الجنينية للضرائب. المعنى الأساسي لكلمة "ضريبة" له تفسيران محتملان الأول هو من كلمة "ضريبة" - دفع ثمن النقل هذه الكلمة لها جذور يونانية، يرتبط التفسير الثاني والمشتق من كلمة "فرض" ووفقاً للقواميس يدل على كلمة "عبء".

الجذور الانكليزية لكلمة ضريبة وفقاً للغة اللاتينية في العصور الوسطى "Taxare" بمعنى تكسي الاجرة كونك تدفع اجر مقابل خدمة الوصول وهي شي ملموس. هذا النطاق من القيم يعني بدقة شديدة حقيقة أن الهدف الأول التاريخي للضرائب هو شيء ملموس، إنه ملكية، والتي تنطوي بطبيعة الحال على القياس .

وفي الاخير يجب ان نعرف الضريبة وفقاً للحدثة الضريبة هي دفعة إلزامية تفرضها الدولة حصرياً لصالح الدولة لضمان عملها (تمويل السلع العامة). يتم فرضه على كل من الأفراد والكيانات القانونية وفق مبادئ الجمع الإلزامية والعالمية والمثالية والعدالة (رأسية وأفقية) .

ثانياً: الشروط المسبقة لظهور الضرائب

نشأ النموذج الأولي للنظام الحديث للضرائب بالفعل في المراحل المبكرة من التنمية البشرية. لا يرتبط ظهور النظام الضريبي بعملية ظهور فائض المنتج والتقسيم الطبقي للمجتمع، ولكن بالحاجة المتأخرة موضوعياً لتقسيم العمل وإضفاء الطابع المهني على نشاط العمل، وبفضل نظام إعادة التوزيع الاجتماعي للموارد المادية تحرر بعض أفراد المجموعة القبلية من العمل الإلزامي للحصول على الأغذية وغيرها من السلع وتمكنوا من المشاركة مهنياً في أداء وظائف عامة أخرى (الإدارة، والحماية العسكرية، وما إلى ذلك). وكقاعدة عامة، كانت الإيرادات الضريبية في روسيا والاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت تحتوي على الرئيس، ومجلس الشيوخ، وفي بعض الحالات - خدم العبادة الدينية وجزء من المحاربين الذين ينتمون إلى



الجيش "النظامي" لمجموعة الاجتماعية المحددة. التشكيل الأولي للنظام الضريبي في كل مجتمع بشكل مستقل ويتميز النظام نفسه بمستوى "محلي" من التغطية المالية ثم ظهور الأنظمة الضريبية "المحلية" مع تشكيل الدولة وأصبح أحد أهم الشروط المسبقة لإنشاء النظام الضريبي في هذه المرحلة، كانت المهمة الأكثر أهمية (وأحياناً الوحيدة) للنظام الضريبي هي ضمان الظروف المادية والاقتصادية المواتية لتقسيم المسؤوليات الوظيفية في الفئات الاجتماعية. وقد مكنت الضرائب من إنشاء نظام للدعم المادي للفئات الاجتماعية التي لا تشارك مباشرة في استخراج أو إنشاء القيم المادية. في وقت لاحق، مع ظهور تشكيلات الدولة، توسعت طبيعة المهام التي تم حلها بمساعدة النظام الضريبي بشكل كبير .

ثالثاً: تفسير النظريات الضريبية المتعلقة بتطور المجتمع الضريبي

تعكس نظرية الضرائب بدقة دور الدولة في الاقتصاد والدولة، بحكم غرضها، مدعوة إلى التعبير عن مصالح جميع السكان وحمايتهم. في فترة العصور القديمة وفي العصور الوسطى ، عندما كانت جميع مجالات الحياة موجودة كنشاط واحد غير مصنفة ، تم تقليل وظائف الدولة بشكل أساسي لحماية مصالح جميع أفراد المجتمع في ظل هذه الظروف ، كانت كمية الطاقة كبيرة للغاية في فترة الرأسمالية المبكرة و هناك انخفاض في وظائف الدولة، ثم في الظروف الحديثة يزداد مرة أخرى تطلب التغيير في الدور الفعلي للدولة في مراحل مختلفة من تطور المجتمع و إنشاء أسس نظرية ومفاهيمية مختلفة للدولة ، والتي انعكست أيضاً في التبرير النظري لممارسة الضرائب في البداية كانت الضرائب مؤقتة تدريجياً أصبحت الضرائب المصدر الرئيسي والمستمر لإيرادات الدولة ، ونتيجة لذلك ، تنشأ نظريات مختلفة للضرائب. في المراحل الأولى من تطور الدولة، كانت مهمة الدولة هي شن الحروب وحماية مواطنيها من التبعيدات الخارجية فكانت دفع الضرائب لغرض الحماية من العدو. يتم تمثيل ممارسة الضرائب في هذه الفترة من خلال نظريات عامة. تحدد النظريات الضريبية العامة الغرض من الضرائب بشكل عام وتشمل هذه نظرية التبادل، النظرية الذرية، نظرية المتعة، الضريبة كعلاوة تأمين، النظرية الكلاسيكية، نظرية الضرائب الماركسية، النظرية النقدية، نظرية اقتصاد جانب العرض، وغيرها من النظريات الضريبية.

1. نظرية التبادل هي من أقدم النظريات والأكثر شيوعاً، نظرية تبادل المعادلات وتستند نظرية التبادل إلى الطبيعة الضريبية القابلة للاسترداد من خلال الضريبة، وهنا يشتري المواطنون الخدمات من الدولة وهي حمايتهم من الهجوم من الخارج في ضل غياب القانون، وللحفاظ على النظام الداخلي. تعكس هذه النظرية العلاقة بين الدولة والمواطنين في العصور الوسطى، عندما تم شراء الحماية العسكرية والقانونية للواجبات .

2. النظرية الذرية (Sébastien Le Prestre de Vauban، Montesquieu، Hobbes، Voltaire، Mirabeau) هم روادها والمنظرين لها هي نوع من نظرية التبادل التي ظهرت في عصر التنوير، تعتبر هذه النظرية الضريبة نتيجة لعقد بين الدولة والمواطنين، والذي بموجبه تتعهد الدولة بحماية المواطنين والدفاع عنهم، ولا يمكن للأخير التهرب من دفع الضرائب، كون الأخير ملزم بعقد.

3. نظرية المتعة ومن انصارها العالم الاقتصادي الفرنسي (J. Simond de Sismondi) الضرائب هي الثمن الذي يدفعه المواطنون مقابل الملذات التي يتلقونها. فهي تستمد المتعة من النظام العام، والعدالة، وتوفير الممتلكات، واستخدام الطرق الجيدة، وما إلى ذلك. نلاحظ ان هذه النظرية توسعت في الخدمات المقدمة لدافعي الضرائب عن سابقتها وتفسر هذه النظرية على ان السلوك البشري دائماً ما يبحث عن المتعة والسعادة ويتجنبّ العناء والألم.

4. نظرية الضريبة كقسط تأمين ومن انصارها علماء الاقتصاد (J. McCulloch, A. Thier). اتجهت إلى ان الضرائب في بعض الأحيان على أنها دفعة تأمين يدفعها المواطنون إلى الدولة في حالة وجود أي خطر. يمكن التعرف على فكرة التأمين في الحالة التي تتحمل فيها الدولة مسؤوليات ضمان الدفاع والقانون والنظام، وهنا ألزمت الدولة بحماية دافعي الضرائب وتأمين حياتهم.

5. نظرية الحياد الضريبي كانت الفكرة الكلاسيكية المهيمنة في هذه الحقبة حول دور الضرائب في الاقتصاد، والتي يعتبر جدها A. Smith. وأعرب عن اعتقاده بأن الحكومة يجب أن تضمن تطوير علاقات السوق، وحماية حقوق الملكية عرف سميث الضرائب بأنها سحب منظم ومنهجي لجزء من دخل الكيانات الاقتصادية المستقلة، وهنا تم الاهتمام بقطاع اخر غير القطاع السياسي والعسكري كما في النظريات السابقة الا وهو القطاع الاقتصادي والاهتمام بتطوير اقتصاد السوق. حيث اعتبروا علماء الاقتصاد الكلاسيكي آدم سميث، جان باتيست ساي، ديفيد ريكاردو، توماس روبرت مالتوس وجون ستوارت ميل. (Adam Smith, Jean-Baptiste Say, David Ricardo, Thomas Robert Malthus, and John Stuart Mill). ميل الاقتصاد نظاماً مستقراً وذاتي التنظيم حيث يؤدي العرض إلى الطلب، وتلعب الضرائب دور في



- مصادر الإيرادات الحكومية. ودار النقاش حول مبادئ عدالة والمساواة في كيفية تحصيلها (موحدة أو تدريجية) ومقدار السحب بسبب الطلب المالي.
6. النظرية الماركسية نسبة لعالم الاقتصاد كارل ماركس، نتيجة التعقيد في العلاقات الاقتصادي مع المجتمع، ظهرت النظرية الماركسية يتم الكشف عن الجوهر العام للضرائب. "الضرائب تجسد الوجود المعبر عنه اقتصاديا للدولة". ثم يلاحظ ان الحكومة اعتبرت "الضريبة وفق هذه النظرية هي ثدي الأم لإرضاع الحكومة" وكذلك الضريبة هي الإله الخامس بجانب (الممتلكات والأسرة والنظام والدين).
7. النظرية الكينزية والتي اسسها الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز Keynes والتي تركز على "الطلب الفعال"، معتقدة أن الطلب يخلق العرض. يعتقد كينز أن أساس الثروة الوطنية هو التوفير (الادخار). أحد الشروط المهمة لنظريته هو اعتماد النمو الاقتصادي على مدخرات نقدية كافية فقط في ظروف العمالة الكاملة، إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن المدخرات الكبيرة تعيق النمو الاقتصادي، لأنها مصدر دخل سلبي لا يتم استثماره في الإنتاج، وبالتالي يجب سحب المدخرات المفرطة بمساعدة الضرائب. قدم جون كينز نظرية "الضرائب هي مثبتات مدمجة" في التداول العلمي، وتستند هذه النظرية إلى العلاقة الوظيفية بين الدخل القومي والضرائب. يقول كينز الضرائب المرتفعة (التصاعدية)، تلعب دورا إيجابيا كجزء لا يتجزأ من الميزانية وتؤثر الضرائب على توازن النمو الاقتصادي وبالتالي، فإن انخفاض الإيرادات الضريبية يقلل من إيرادات الميزانية ويؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي.
- وتعمل الضرائب باعتبارها "عامل استقرار مدمج" على تسهيل هذه العملية فائتاء التعافي الاقتصادي، تنمو الدخل الخاضعة للضريبة بشكل أبطأ من الإيرادات الضريبية، وخلال الأزمات الاقتصادية، تنخفض الضريبة بشكل أسرع من انخفاض الدخل. وبالتالي، يتم تحقيق وضع اجتماعي مستقر نسبيا في المجتمع. تحدث التقلبات تلقائيا وهي أكثر أهمية في الإيرادات الضريبية منها في مستويات الدخل. في سياق المظاهر المتكررة بشكل متزايد لظواهر الأزمات، فإن النظرية الكينزية حول "الطلب الفعال" لا تلبى دائما متطلبات التنمية الاقتصادية، عندما يصبح التضخم مزمنًا يصبح التدخل الحكومي الذي يحسن المعروض من الموارد بدلا من الطلب عليها ضروريا. يزيد التكامل الاقتصادي من اعتماد كل بلد على الأسواق الخارجية. ولذلك، فإن المفهوم الكينزي لـ "الطلب الفعال" تكمله النظرية الكينزية الجديدة التي يتم فيها إعطاء مكان مهم للمشاكل الضريبية.
- رابعاً: دور علماء الاقتصاد لاكتشاف النظريات الضريبية وتطوير عقيدتها كعلم اجتماعي**
- العالم الاقتصادي هو ذلك الباحث الاقتصادي والمهتم في دراساته وبحوثه في علم الاقتصاد، بالتالي ينتج من ذلك البحث عن حلول للمشاكل الحاصلة في كل فترة من الفترات التي ادت فيها ظهور وتطور الضريبة وترسيخ مفاهيمها كعلم اجتماعي. وفيما يخص اراء العلماء الخاصة في تفسير العقيدة الضريبية وعلاقتها بالنظريات وتطورها، نبداً من حيث انتهينا، فقد رأى خبير الاقتصاد الأمريكي إيرفينغ فيشر ونيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor - Irving Fisher) بأنه من الضروري تقسيم أهداف الضرائب فيما يتعلق بالاستهلاك، ومن هنا جاءت فكرة ضريبة الاستهلاك، التي كانت وسيلة لتشجيع الادخار ووسيلة لمكافحة التضخم. يتم توجيه الأموال المخصصة لشراء السلع الاستهلاكية، بمساعدة السياسة الضريبية، إلى الاستثمارات. ولكن أثناء انخفاض الإنتاج تنخفض تكاليف الاستهلاك ببطء أكبر من انخفاض الدخل، مما يتسبب في اندفاع الطلب. لذلك، فإن إيرادات ضريبة الاستهلاك أعلى من إيرادات ضريبة الدخل. ومع ذلك، يعتقد N. Kaldor أن ضريبة الاستهلاك، التي يتم تقديمها بمعدلات تصاعدية مع استخدام مزايا وخصومات لأنواع معينة من السلع (على سبيل المثال، على المواد اليومية)، أكثر عدالة من ضريبة المبيعات الثابتة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض. بالإضافة إلى ذلك، عند مقارنتها بضريبة الدخل، لا تفرض هذه الضريبة مدخرات ضرورية للاستثمار المستقبلي، وتحفز نموها. وللعودة الى النظرية الكلاسيكية الجديدة فهي تعتمد على ميزة المنافسة الحرة. ووفقا لهذا الاتجاه، ينبغي ألا تهدف التدابير التصحيحية من جانب الدولة إلا إلى إزالة العقبات التي تعترض أعمال قوانين المنافسة الحرة. ولذلك، لا ينبغي للتدخل الحكومي أن يقيد السوق، بقوانينه الطبيعية ذاتية التنظيم، القدرة على تحقيق التوازن الاقتصادي دون أي مساعدة خارجية. هذا هو الفرق بين النظرية الكلاسيكية الجديدة والمفهوم الكينزي، الذي يؤكد أن التوازن الديناميكي غير مستقر، ويستخلص استنتاجات حول الحاجة إلى تدخل الدولة المباشر في العمليات الاقتصادية. مفضلين فقط السياسة النقدية للبنك المركزي، دون مراعاة تأثير السياسات المالية والضريبية، يعتقد الكلاسيكيون الجدد أنه بهذه الطريقة، سيتم إنشاء آلية فعالة لإعادة توزيع الدخل، وضمان العمالة الكاملة والنمو المستدام للثروة الوطنية. في النظرية الكلاسيكية الجديدة، بدورها، تم تطوير اتجاهين على نطاق واسع من النظريات : نظرية اقتصاديات جانب العرض والنظرية النقدية. تدعو نظرية اقتصاد جانب العرض إلى تخفيضات ضريبية



وإعفاءات ضريبية للشركات لأن الضرائب المرتفعة، في رأيهم، تقيد مبادرات تنظيم المشاريع وتمنع سياسات الاستثمار. جانب آخر مهم من النظرية هو التخفيض الإلزامي للإتفاق الحكومي. بعد كل شيء، فإن الفرضية الرئيسية للنظرية هي البيان القائل بأن أفضل منظم للسوق هو السوق نفسه، وأن تنظيم الدولة للضرائب المرتفعة تتداخل فقط مع أدائها الطبيعي. ينص القانون العام لتشكيل مستوى معدلات الضرائب على ما يلي "تسمح لك القاعدة الضريبية الواسعة بالحصول على معدلات ضريبية صغيرة نسبياً، وعلى العكس من ذلك، فإن القاعدة الضريبية الضيقة إلى حد ما لأنواع معينة من الضرائب تعني بالضرورة معدلاتها العالية". من الواضح أن معدلات الضرائب المرتفعة والمنخفضة لها تأثير مختلف على العمليات الاقتصادية والنشاط التجاري لأصحاب المشاريع، وتسبب ردود فعل مختلفة فيما يتعلق بعمليات الاستثمار. كما أشار **ادم سميث** إلى أن "الدولة ستستفيد من تخفيف العبء الضريبي أكثر من فرض ضرائب لا تطاق، لأن الأموال المعفاة يمكن أن تجلب دخلاً إضافياً، ستأتي منه الضريبة إلى الخزنة." يظهر تحليل للعلاقة بين النمو الاقتصادي والضرائب لـ 20 دولة في فترة السبعينيات أنه في البلدان ذات الضرائب المرتفعة، انخفضت الاستثمارات مقارنة بنفس المؤشر في البلدان ذات المستوى المنخفض من الضرائب بنحو عشرة أضعاف. في الواقع، من الناحية الموضوعية، هناك حصة مثالية من سحب الأرباح إلى الميزانية. تسترشد نظرية اقتصاديات جانب العرض بفكرة خفض معدلات الضرائب الهامشية بشكل كبير، وبالتالي الحد من تصاعدية الضرائب. في 70-80 من القرن الماضي، انتشر مفهوم ميزانية **آرثر بيتز لافر Arthur Betz Laffer** وهو اقتصادي ليبرالي أمريكي وتم الاعتراف به في الدول الغربية وانطلق من حقيقة أن الإيرادات الضريبية هي نتاج عاملين رئيسيين هم معدل الضريبة والقاعدة الضريبية، بعد بناء علاقة كمية (**منحنى لافر**) بين تصاعدية الضرائب وإيرادات الميزانية في شكل منحنى مكافئ، خلص البروفيسور **آ. لافر** "إلى أن التخفيضات الضريبية لها تأثير إيجابي على النشاط الاستثماري للقطاع الخاص". يمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات الضرائب إلى زيادة في الإيرادات الحكومية فقط إلى حد معين حتى يبدأ الجزء الخاضع للضريبة من الإنتاج الوطني في الانكماش. عندما يتم تجاوز هذا الحد، فإن الزيادة في معدل الضريبة لن تؤدي إلى زيادة، ولكن إلى انخفاض في إيرادات الميزانية. وفي هذا الصدد، سيتعين حل مهمة إنعاش النشاط التجاري عن طريق تخفيف العبء الضريبي. يؤدي تخفيض معدل الضريبة إلى زيادة الإنتاج، مما يعوض بشكل أكبر عن الانخفاض المؤقت في الإيرادات. يتم تحقيق زيادة نمو الإنتاج دون تضخم بشكل رئيسي من خلال التلاعب الماهر بمعدلات الضرائب والحوافز الضريبية والتدرج الضريبي. ولكن، من أجل العثور على هذا الاعتماد الكمي، من الضروري إجراء دراسة شاملة لنشاط الشركات في حالة تطبيق أسعار فائدة معينة. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون مستواها ضئيلاً، وإلا فلن يتم الوفاء بمتطلبات الميزانية. والأداء الطبيعي للاقتصاد العام مهدد، وستتوقف الضرائب نفسها عن أداء وظائف المنظم الاقتصادي. وفقاً لنظرية **A. Laffer**، فإن تطور اقتصاد الظل له علاقة عكسية مع النظام الضريبي، والاختباء القانوني وغير القانوني من الضرائب، حيث لا يتم الإعلان عن معظم الدخل المتاح.

طور عالم اقتصاد أمريكي الفائز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1976 **ميلتون فريدمان (Milton Friedman)** النظرية النقدية، وهو مؤيد للسوق الحرة، قصر دور الدولة على تنظيم الأموال المتداولة وسحب الأموال الزائدة بمساعدة القروض وبمساعدة الضرائب. وبالتالي، فإن الجمع بين التخفيضات الضريبية والتلاعب بعرض النقود وسعر الفائدة يجعل من الممكن خلق استقرار في أداء آلية ليس فقط الدولة ولكن أيضاً المؤسسة الخاصة. في السنوات 80-90 من القرن الماضي، نفذت البلدان الصناعية إصلاحات ضريبية تهدف إلى تحفيز النشاط التجاري. وتحقيقاً لهذه الغاية، خفضت الضرائب المباشرة ورفعت الضرائب غير المباشرة. تبرر نظريات معينة الحاجة إلى إنشاء أنواع معينة من الضرائب، من بينها الأكثر انتشاراً هي نظرية نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ونظرية الضريبة الواحدة، ونظرية الضرائب النسبية والتصاعدية، ونظرية التحويل الضريبي. نظرية نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة لها تاريخ طويل، تبين أن مسألة التصنيف الضريبي معقدة وقابلة للنقاش. في البداية، نص تصنيف الضرائب على تقسيمها إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة. تم إعطاء مثل هذا التقسيم إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة لأول مرة من قبل الفيلسوف والمفكر الاقتصادي الإنجليزي **جون لوك (John Locke)** في نهاية القرن السابع عشر. واستند التقسيم إلى معيار قابلية تحويل الضرائب، أثبت جون لوك أن عبء أي ضريبة، بغض النظر عن تفرص منه، يقع في نهاية المطاف على عاتق مالك الأرض، ونتيجة لذلك، اتضح أن ضريبة الأراضي هي ضريبة مباشرة، وجميع الضرائب الأخرى غير مباشرة. لقد اضاف جون لوك لعالم النظام الرأسمالي، فكره الخاص بالاقتصاد الطبيعي، حيث كان جون لوك، يؤمن بحق الإنسان في الملكية الفردية، ويقول بانها حق من حقوق الطبيعة، والتي تنشأ مع الإنسان كأحد غرائزه. قام سميث بتوسيع مفهوم الدخل، معتقداً أن الدخل لا يتم جلبه فقط عن طريق الأرض، ولكن أيضاً عن طريق رأس المال والعمل. أدرج سميث الضرائب على الدخل (أرباح الأعمال والأجور) في الضرائب



المباشرة، وعرف الضرائب غير المباشرة بأنها الضرائب التي تقع على النفقات. طرح **J. Stuart Mill** معيار جديد، وهو (نية المشرع الضريبي) الضريبة المباشرة هي ضريبة، في رأي المشرع، يجب أن تقع على دافع الضرائب، والضريبة غير المباشرة هي تلك التي يجب أن يحولها دافع الضرائب إلى شخص آخر. الطريقة الثانية لتقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة هي تمييزها بطريقة الضرائب والتحصيل. وشملت الضرائب المباشرة فرض الضرائب على الممتلكات، والضرائب غير المباشرة - فرض الضرائب على الإجراءات. إلى الضرائب المباشرة على الإنتاج، وإلى الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك. وصنفت الضرائب على الدخل والممتلكات على أنها ضرائب مباشرة، وصنفت الضرائب المفروضة على النفقات على اقتناء السلع الاستهلاكية على أنها ضرائب غير مباشرة. ويستند هذا التقسيم للضرائب إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة إلى ملاءة الشخص والمجتمع، على النحو الذي يحدده دخله أو ممتلكاته، وكذلك إلى العلاقة بين دخل الدافع واستهلاكه. في نهاية المطاف، توصل الاقتصاديون إلى استنتاج مفاده أن وجود توازن معين بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة أمر ضروري، مع الاعتقاد بأن الضرائب المباشرة تستخدم لحل أهداف المساواة الاجتماعية وبالتالي تكون عقيدة يقوم بها الأفراد من دافعهم الذاتي وإيمانهم بالضريبة كعقيدة اجتماعية، وأن الضرائب غير المباشرة تحل مشاكل الإيرادات المستهدفة. تقترض نظرية الضريبة الواحدة وجود كائن واحد محدد من الضرائب. يقترح العديد من المؤيدين للنظرية لفرض الضريبة ككائن واحد الأرض، رأس المال، العقارات، إلخ. ويتلخص الاعتراض على الضريبة الثابتة في حقيقة أنه:

(أ) من غير العادل فرض ضرائب على فئة واحدة فقط.

(ب) عدم كفاية ضريبة واحدة لتغطية احتياجات الدولة.

خامساً: الجوانب التاريخية لتطور العلوم الضريبية كعلم اجتماعي

طوال تطور هيكل الدولة للمجتمع، كان هناك تحول وتحسين في النظام الضريبي. في هذا الصدد، الضرائب هي فئة تاريخية في الأدبيات الاقتصادية الاجتماعية. هناك ثلاث مراحل رئيسية في تطوير النظام الضريبي : المرحلة الأولى (الأولى) من العصور القديمة للإمبراطورية الرومانية إلى بداية العصور الوسطى. المرحلة الثانية القرنين السادس عشر والتاسع عشر. المرحلة الثالثة (الحديثة) - القرنان الحادي والعشرون. كانت الاتجاهات الرئيسية في المرحلة الأولى لإنفاق عائدات الضرائب في الدولة هي صيانة الجيوش، للدفاع عن المجتمع وبناء التحصينات حول المدن، وبناء المعابد والطرق وخطوط أنابيب المياه وغيرها من الأغراض العامة. تتميز المرحلة الثانية بظهور دولة حديثة في أوروبا، وظهور المؤسسات المالية التي تضع الضرائب وتضمن تحصيلها. ومع ذلك، لم تكن نظرية الضرائب موجودة حتى نهاية القرن الثامن عشر. وكانت الضرائب الرئيسية هي ضرائب الأراضي، وضريبة البناء، وضرائب الاقتراع، والضرائب الانتقائية، والرسوم الجمركية، والضرائب المحلية. في نهاية القرن الثامن عشر، أنشأ الاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث نظرية علمية للضرائب. وهو يستند إلى أربعة مبادئ رئيسية لا تزال سارية المفعول حتى اليوم :

(أ) مبدأ الإنصاف، الذي يخضع بموجبه جميع المواطنين للضرائب بما يتناسب مع دخلهم.

(ب) مبدأ اليقين، الذي بموجبه يتم إبلاغ الدافع مقدماً بمبلغ وطريقة ووقت دفع الضريبة.

(ت) مبدأ الملاءمة، الذي يتطلب فرض الضريبة في وقت وبطريقة ملائمة للدافع..

(ث) مبدأ الاقتصاد، الذي يتكون من الحاجة إلى ترشيح النظام الضريبي .

تتميز المرحلة الثالثة في تطوير الآلية الضريبية (منذ بداية القرن العشرين) بتحسين الضرائب في ثلاث مجالات: الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وفي هذه المرحلة، تمارس الدولة وظائفها الكاملة المتمثلة في تحديد الضرائب وجبايتها، وتنشئ هيئات إدارية خاصة لأداء هذه الوظائف. ويسير المزيد من التحسين للنظام الضريبي في المرحلة الحالية على طريق تغيير إجراءات ومنهجية تحصيل أنواع معينة من الضرائب والرسوم، وعدد الضرائب والرسوم والخصومات، وتوضيح مواضيع دافعي الضرائب. والضرائب بلا شك هي واحدة من أهم أدوات اقتصاد السوق، وبالتالي فإن تجربة استخدامها في إدارة اقتصاد البلدان الصناعية في الغرب. من خلال إدخال أو إلغاء بعض الضرائب والرسوم السابقة، ورفع أو خفض المعدلات، باستخدام روافع أخرى، لا تشكل الدولة ميزانيتها الوطنية فحسب، بل تخلق أيضاً جواً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مناسباً في المجتمع، وحوافز للنشاط العمالي للمواطنين، وبهذا المعنى، يمكن أن تكون الضرائب إما شرطاً مسبقاً أو عقبة أمام رفاهية البلاد .



خامسا: أهمية علم الاجتماع في العقيدة الضريبية

لأول مرة، تم التفكير في أهمية علم الاجتماع في النظام الضريبي عند التعرف على كتاب العالم الفرنسي مارك ليروي (Marc Leroy) علم اجتماع الضرائب "Sociology of Taxation"، الذي نشر في روسيا . علم اجتماع الضرائب هو علم يدرس العلاقة بين النظام الضريبي والهياكل الحكومية والاجتماعية والسياسية. يدرس شرعية النظام الضريبي وتأثيره على دافعي الضرائب. تتم دراسة علم اجتماع الضرائب في إطار مختلف من نواحي جوانب السياسة الضريبية وتاريخ التشكيل والتطوير النظام الضريبي، وعمل السلطات الضريبية، وقضايا الحد من العبء الضريبي. ومع ذلك وعلى الرغم من المجموعة الواسعة من القضايا التي تمت دراستها وناقشناها منذ زمن طويل وما حصل فيها من تطورات وتغييرات، في العديد من البلدان، لا يتم تخصيص علم اجتماع الضرائب كعلم اجتماعي منفصل ويتم إجراء دراسته فقط من قبل دائرة ضيقة من العلماء. في علم اجتماع الضرائب، يتم استخدام النهج المقبولة عموما لدراسة النظام الضريبي، بما في ذلك النهج الاقتصادية والقانونية، يتضمن مجال دراسة علم اجتماع الضرائب نهجا اجتماعيا لمختلف جوانب السياسة الضريبية، مع مراعاة عقلانياتها فيما يتعلق بدافعي الضرائب وكذلك قضايا العدالة الاجتماعية في مجال الضرائب. الغرض من دراسة علم اجتماع الضرائب هو تطوير نهج عقلاني وعادل لقضايا الضرائب، لتحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بدافعي الضرائب. موضوع علم الاجتماع الضريبي هو مجموعة معقدة من الظواهر الاجتماعية التي تتأثر بالضرائب، يتم فصل عملية تحصيل الضرائب عن الهيكل الرئيسي للبحوث الاجتماعية، والتي لها تأثير على تحليل التغيرات الاجتماعية والسياسية والمؤسسية التي تنطوي على الإصلاح الضريبي. في الوقت نفسه، من المهم أن نفهم أن عمل النظام الضريبي مضمون من خلال مبدأ شرعية سلطة الدولة وسياساتها، والتي يتم تحت تأثيرها تشكيل مقدار الخصومات الضريبية. من وجهة نظر علم الاجتماع، ينبغي أن تعزى الجرائم الضريبية إلى (علم اجتماع الانحرافات)، ويجب أن يعزى التنظيم الإداري لعملية الضرائب إلى (النظرية الاجتماعية للبيروقراطية). كل هذا يتطلب النظر في موضوع علم اجتماع الضرائب من وجهة نظر الجوانب الاجتماعية والسياسية. غالبا ما يعتبر علم اجتماع الضرائب جزءا من فروع العلوم المتعددة مثل علم اجتماع الدولة، وعلم اجتماع سلطة الدولة، وما إلى ذلك. يتم ضمان اتساق بناء نهج علمي مستقل في إطار علم اجتماع الضريبة من خلال كمية كبيرة من المعلومات والتقنيات الضريبية المتراكمة. رغم أن، المبدأ الذي يحدد الموضوع الرئيسي للضرائب لم يطور بعد. يرى علم اجتماع الضرائب، هناك موقفين للضرائب - اقتصادي وقانوني. وتفسر الحاجة إلى هذا النهج بحقيقة أن من ناحية، تنشأ العلاقة بين دافعي الضرائب والضريبة التزامات قانونية ومن ناحية أخرى، تؤدي هذه العلاقات إلى بعض العواقب الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يميز علم اجتماع الضرائب ثلاثة أنواع من الضرائب :

(أ) التعويض الضريبي.

(ب) الإكراه الضريبي.

(ت) تقديم القرارات الضريبية.

تضمن المساهمة الضريبية الامتثال لشرعية آلية تمويل الدولة، في حين أن الإكراه الضريبي والإيداع الضريبي من وجهة نظر علم اجتماع الضرائب، يعتبران من الفئات التي تكشف عن شدة العبء الضريبي لدافعي الضرائب. يستبعد نموذج محدد للسياسة الضريبية دمج الالتزامات القانونية والمصالح الاقتصادية للأطراف فيها. لذلك من الضروري النظر في الضريبة من وجهة نظر استراتيجية سياسية وإدارية للتسوية الضريبية. وهذا يأخذ في الاعتبار هيكل المؤسسات العامة والوظائف الاجتماعية التي تؤديها .

يتطلب بناء هذا النموذج فترة من الدراسة المتأنية والتنظيم لأنواع مختلفة من المعلومات :

1. البيانات الرسمية

2. الإحصاءات

3. الوثائق الإدارية

4. البيانات القانونية

5. البيانات الاقتصادية

6. المواد التاريخية

7. المواد التجريبية

يحلل علم اجتماع الضرائب السياسة العامة والنهج النظرية للضرائب، بغض النظر عن الموقف السلبي لمختلف الفئات الاجتماعية تجاههم. يمكن تشكيل اتجاهات الدراسة من خلال إجراء استطلاعات الرأي العام حول قضايا الضرائب. ومع ذلك،



فإن هذه الدراسات الاستقصائية ليست عالمية، وليس لديها نهج علمي صارم، وهو أمر يحظى بتقدير كبير في مجال تنظيم البيانات، بما في ذلك البيانات الضريبية. واحدة من أفضل الطرق لإجراء البحوث في علم اجتماع الضرائب معترف بها كدراسة للمواد التاريخية، وأفضل الأمثلة عليها تشمل أعمال **توكفيل وشومبيتر** **Tocqueville and Schumpeter** يولي علم اجتماع الضرائب اهتماما كبيرا لدراسة منطق العقلانية الضريبية للمشاركين في العلاقات القانونية الضريبية، والذي يحدد اتجاهات النمذجة الاجتماعية للسياسة الضريبية. في هذا الصدد، يقوم العلماء بإجراء نمذجة اجتماعية للسياسة الضريبية على أساس تنظيم المواقف الضريبية المختلفة، ويعتبر المجتمع المالي مجتمعا على غرار الضريبة. تتم دراسة الحالات المختارة للدراسة من وجهة نظر تاريخية وجغرافية وثقافية ومؤسسية، وبالتالي تشكيل العملية الاجتماعية للضرائب . ويرافق تشكيل وتطوير الدولة تشكيل السياسة الضريبية. وفي الوقت نفسه، تعتبر المكونات الاقتصادية والقانونية والتقنية مهمة لدراسة الظواهر الضريبية. ومع ذلك، فإن مجموعها غير كاف لتحليل مشكلة العلاقة بين الضرائب وسلطة الدولة. في هذا الصدد، طور علم اجتماع الضرائب سياقاً اجتماعياً هيكلياً لدراسة هذه المشكلة، والذي يستند إلى نظرية وتاريخ السلطة العامة، والمالية العامة، ومنهجية بعض التخصصات التي تؤثر على قضايا الضرائب. يتم تحليل عوامل السياسة الضريبية على أساس مجموعة متنوعة من الدراسات للحالات من الممارسة الضريبية، والتي تحدد من بينها ظاهرتان :

- ظاهرة الإصلاح.

- ظاهرة البيروقراطية .

تتم دراسة أسباب ظهور الابتكارات في السياسة الضريبية من قبل علم اجتماع الضرائب بالتزامن مع نظرية التحولات الاجتماعية. في هذه الحالة، تتم دراسة الإصلاحات الضريبية من وجهة نظر أنواع الضرائب، والإصلاحات التي تقوم بها الدولة في مجال الضرائب ويولي اهتمام خاص في علم اجتماع الضرائب لدراسة الوظائف الاجتماعية لضريبة الدخل. وهكذا، فإن الضريبة، التي يعتبرها علم اجتماع الضريبة في سياق عدد من المكونات الهيكلية الكلاسيكية، مثل تقسيم القوى السياسية إلى حركات يمينية ويسارية وعلى الرغم من أهميتها ونطاق تأثيرها الواسع، إلا أن هذه العوامل لا يمكنها تحديد جوهر السياسة الضريبية ودور ضريبة الدخل في اقتصاد الدولة بشكل كامل. على سبيل المثال، في فرنسا، تسبب إدخال ضريبة الدخل في خلافات بين القوى السياسية اليسارية واليمينية حيث اعتقد المحافظون اليمينيون أنه من الضروري إدخال ضريبة دخل وفقاً للنموذج الإنجليزي، واعتبر اليسار ضريبة الدخل وسيلة لمكافحة الظلم الاجتماعي والحفاظ على حرمة الهياكل الاقتصادية القائمة. ومع ذلك، عارض ممثلو الحركة الإصلاحية استخدام جداول حسابية ضخمة، والتي كانت تستخدم لحساب الخصومات الضريبية. ويمكن التمييز بين مجالات النقاش التالية بين الأحزاب اليمينية واليسارية في فرنسا حول الضرائب :

1. تشجيع حركة رأس المال في البورصة.

2. نظام أجور كبار الموظفين في المؤسسات.

3. إعادة توزيع الضرائب.

4. طرق تخفيض الضرائب.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، تتفق الأحزاب الفرنسية الآن على ضرورة تخفيض ضريبة الدخل، ومن المفارقات أن المناقشات الجديدة حول هذه المسألة لا تجمع سوى وجهات نظر ممثلي الأحزاب اليمينية واليسارية. وفي هذا الصدد، من الضروري النظر في مسألة ما إذا كان إدخال ضريبة الدخل في أوائل القرن العشرين مبرراً؟ فمن ناحية، عارض العديد من الاقتصاديين المعروفين مثل هذا الابتكار، وانتقدوا الإصلاح. من ناحية أخرى، جادل الاقتصاديون مثل تروشي وأليكس وجيز من أجل فرض ضريبة دخل، مبررين رأيهم بحقيقة أن الظروف الاقتصادية الجديدة غيرت دور الدولة وتطلبت إصلاحاً ضريبياً يتناسب مع الحالة للمجتمع. الجانب السلبي للنظام الضريبي هو أنه حتى قدمته لا تؤدي دائماً إلى تحولات قانونية في المجال الضريبي، لذلك، تعتمد السياسة الضريبية إلى حد كبير على المكون القانوني للضرائب، لأن النظام الضريبي يخضع في المقام الأول للمتطلبات المالية للدولة. لذلك، ينظم قانون الضرائب بعناية جميع أنواع التفاصيل الفنية لعملية فرض الضرائب، من بينها معدلات ضريبة الدخل وهي بالمقام الأول من الضرائب التي تمس المجتمع بشكل مباشر وينبغي مراعاة مبدأ عدالة الضرائب عند صياغة الإصلاحات الضريبية حيث إن تنفيذ مبدأ عدالة الضرائب معقد بسبب حقيقة أن المواقف الضريبية المختلفة تتطلب نهجاً محدداً لحلها .

حلل الاقتصادي **جيمس أوكونور James O'Connor** أسباب أزمة "الدولة الضريبية" وخلص إلى أن "تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد يؤدي إلى عجز في الميزانية، في حين أن هناك زيادة في الضرائب، وهو أمر غير مبرر من وجهة نظر قانونية" "الأزمة الضريبية ليست مرادفة لعدم استقرار اقتصاد الدولة، حيث يتم تكييف النظام الضريبي لحل المشاكل التي تنشأ



خلال الأزمة. وفي الوقت نفسه، وخلال الأزمة، يتم الكشف عن المشاكل الأكثر حدة التي تتطلب حلولاً ذات أولوية. أما بالنسبة لتمويل الأعمال العسكرية للدولة، فبالإضافة إلى زيادة الضرائب، هناك خيارات أخرى لحل هذه المشكلة مثل تقليل النفقات، والحصول على قرض، وإلغاء المزايا الضريبية، وما إلى ذلك .

(الجانب العملي)

أولاً: لمحة تعريفية عن تاريخ روسيا الاتحادية
الشعوب السلافية الشرقية

يعود أول ذكر لدولة (روسيا) (روس) باللغة الروسية (Россия) إلى النصف الأول من القرن التاسع. ولكن مختلف المؤرخين ومن ضمنهم اسكندنافيون وبيزنطيون وعرب وفرنسيون، لا يعطون صورة واضحة عن حدود وطبيعة هذه الدولة. ونجد في المصادر العربية ما يشير إلى وجود شعب «روسي» ابتداءً من القرن التاسع، كما جاء في مؤلفات الثعالب والجغرافي العربي ابن خردادبة وغيرهم. ومنذ بداية القرن العاشر بدأت تظهر في الأدبيات العربية والفارسية قصص وأخبار وافية عن الروس القاطنين في جزيرة، وعن علاقاتهم مع الشعوب والأقوام الأخرى في شرق أوروبا. وقد أصبحت هذه القصص ذات شعبية واسعة لدرجة أنه بات من الممكن مطالعتها بصيغ متباينة لدى كثير من الكتاب في الفترة ما بين القرنين العاشر والسابع عشر مثل ابن رسته ومطهر المقدسي والبكري والمروزي ونجيب همداني وزكريا القزويني وشمس الدين الدمشقي وغيرهم الذين كتبوها بأشكال مختلفة. والمؤلفون العرب يتحدثون عن الموقف الودي للروس من الأجانب وكذلك عن شدتهم وبأسهم. إن مساحة الأرض التي تشكل اليوم قلب روسيا كانت، قبل مجيء القبائل السلافية، موطناً للقبائل الفينية الأوغرية خلال فترة زمنية طويلة. وقد انسلخت القبائل السلافية الشرقية عن المجتمع السلافي في القرن السادس، خلال فترة الهجرة الكبرى للشعوب في (القرنين 4-7) من جبال الكربات واحتلالها سهوب شرق أوروبا. فاستيطان الأراضي الجديدة من قبل هذه القبائل لم يكن احتلالاً، بل توغلاً. وكانت تمر عبر هذه الأراضي طرق تجارية معروفة، منها مثلاً الطريق الذي كان يربط بين البلدان الإسكندنافية والقسطنطينية. وكانت القبائل السلافية وثنية وتعبد الظواهر الطبيعية وتحترم الأجداد.

دولة روس كييف (كييفسكايا روس)

ترتبط الأسطورة ظهور دولة روس باسم الأمير ريواريك. واستناداً إلى السجلات التاريخية، توجهت القبائل السلافية في عام 862، نتيجة معاناتها الطويلة من الصراعات الداخلية في الشمال حيث انهكتها الصراعات والخلافات المستمرة، بالطلب إلى ثلاثة أخوة وأمراء اسكندنافيين هم ريواريك وسينوس وتروفور، ليدبروا شؤونهم. ووجد ريواريك بعد وفاة أخويه جميع مناطق الشمال والشمال الغربي التي تقيم فيها القبائل السلافية الشرقية والقبائل الفنلندية الأوغرية. وكانت العاصمة في نوفغورود. بهذا الشكل أصبح ريواريك مؤسس سلالة ريواريك التي حكمت روسيا حتى القرن السادس عشر. وظهر مركز آخر لدولة قوية على الضفاف الوسطى لنهر الدنيبر بزعامة كييف. وقد كان أمراء كييف مقاتلين أشداء، حيث هاجموا ممتلكات بيزنطية في القرم، حتى أنهم هاجموا القسطنطينية. بعد وفاة ريواريك استلم السلطة قريبه أوليغ، الذي ترأس الدولة الفتية إلى أن شب إيغور ولي العهد ابن ريواريك.

تمكن إيغور من قتل أمراء كييف غدرا، ومن توحيد الدولتين. وهكذا بدأ تاريخ دولة روس، التي يطلق عليها البحاثة تسمية دولة كييفسكايا روس «روس كييف» نسبة إلى عاصمتها مدينة كييف.

بروز موسكو على مسرح الأحداث

شارف النير المغولي على نهايته عملياً في النصف الثاني من القرن الرابع عشر. وفي عام 1380 وجه الأمير ديميتري دونسكوي ضربة شديدة إلى المغول في معركة كوليكوفو. ولكن استمر الروس بدفع جزية بسيطة مدة 100 سنة أخرى، أي لغاية عام 1480. خلال هذه الفترة ازدهرت إمارة موسكو وأصبحت قوية، وبدأ توحيد الأراضي الروسية تدريجياً حول موسكو. انتهت هذه العملية في عهد الأمير إيفان الثالث الذي منح لقب (الأمير المعظم لعموم روسيا). ولأول مرة ظهرت في وثائق تلك الفترة كلمة روسيا واعتمد لها شعار نسر برأسين وهو رمز الإمبراطورية البيزنطية. وإن فكرة روسيا كوريثة لبيزنطة التي سقطت تحت وطأة الهجمات التركية الشرسة، ثبتت بزواج الأمير إيفان الثالث من صوفيا باليولوغ ابنة أخت آخر أباطرة بيزنطة.

إيفان الرهيب

وصلت قوة روسيا إلى أوج عظمتها في عهد إيفان الرابع الملقب بـ (الرهيب). وكان هدف السياسة الخارجية لإيفان الرهيب هو تحطيم بقايا الأورطة الذهبية التي كانت قد انقسمت إلى عدد من الخانيات. وفي عام 1552 تم إخضاع قازان ومن بعدها



أستراخان وتوغل الروس في سيبيريا وتقدموا نحو الشرق. وفي هذه الأثناء أعلن إيفان الرهيب نفسه قيصرًا على روسيا وهو الذي عرف بأنه أحد أقسى حكام روسيا.

حكم سلالة رومانوف

اعتلت عرش روسيا سلالة جديدة هي سلالة رومانوف التي استمر حكمها لروسيا ثلاثة قرون. فاستعادت روسيا هيبتها وقوتها في عهد القيصر أليكسي ابن ميخائيل رومانوف والذي بدأت الكنيسة خلال فترة حكمه تلعب دورًا مهمًا في إدارة الدولة.

فترة حكم بطرس الأكبر

تميزت فترة حكم بطرس الأكبر بحدوث تغييرات جذرية في روسيا. فقد كان بطرس الأكبر منذ طفولته مولعًا بالقضايا العسكرية، حيث سعى إلى تشكيل جيش وبناء أسطول بحري على غرار الأساطيل الأوروبية. كما أنه عمل تدريجيًا على إجراء إصلاحات في إدارة الدولة حسب النموذج الأوروبي وغرس عادات وتقاليذ الطبقات الاجتماعية الأوروبية الراقية في المجتمع الروسي. وقد أدت الانتصارات المحققة على القوات التركية والسويدية، إلى توسع حدود الدولة الروسية وتوطيد مواقع روسيا في المحافل الدولية. كما أبعد البطريكية وأخضعها لسلطة الدولة المركزية. وبعد انتصاره على القوات السويدية أعلن عن قيام الإمبراطورية الروسية.

روسيا – إمبراطورية

بدأت بعد سلطة بطرس الأكبر القوية، مرحلة جديدة عرفت بمرحلة انقلابات القصر. وبنتيجة أحد هذه الانقلابات الذي دبّره ضد زوجها، اعتلت العرش الإمبراطورة يكاترينا الثانية، ذات الأصل الألماني، والتي امتد حكمها من عام 1762 ولغاية 1796. وخلال هذه الفترة استمرت يكاترينا في تثبيت مركزية السلطة في روسيا.

وبنتيجة انقلاب حدث عام 1801 اعتلى العرش حفيد يكاترينا الثانية ألكسندر الأول، الذي تميز حكمه بالليبرالية، حيث اتخذ أولى الخطوات لتحرير الفلاحين ودرس مشروع تأسيس برلمان في روسيا (مجلس الدوما).

ولكن توقفت إصلاحاته عند هذه الحدود بسبب الحروب التي خاضتها روسيا. استمر توسع حدود الدولة الروسية في القرن التاسع عشر. حيث تم عام 1783 التوقيع على اتفاق انضمام جورجيا إلى الإمبراطورية الروسية. وبنتيجة الحرب الروسية – الإيرانية 1804-1813، اعترفت إيران بانضمام داغستان وشمال أذربيجان إلى روسيا. واستمرت الحروب مع تركيا. إضافة إلى ذلك بدأت روسيا تشارك في الأحداث الأوروبية، ففي عام 1805 دخلت موسكو في تحالف مع إنجلترا والنمسا ضد نابليون. فاجتاحت قوات نابليون الأراضي الروسية في يونيو/حزيران عام 1812، ولكن حرب الأنصار التي نظمها الروس وقسوة الشتاء الروسي أنهكتا قوات نابليون كثيرًا، بحيث لم يبق منها إلا القليل (دخل الأراضي الروسية 550 ألف مقاتل فرنسي وفي ديسمبر/كانون الأول لم يبق منهم غير 1600 مقاتل). وبموجب قرارات مؤتمر فيينا عام 1814 تم تقسيم بولندا، حيث أصبح الجزء الأكبر منها وبضمنه العاصمة وارسو تابعًا للإمبراطورية الروسية.

بعد انتهاء الحرب ضد القوات الفرنسية المحتلة والتي سميت بالحرب الوطنية، ظهرت في المجتمع الروسي قوى جديدة تدعو إلى تكوين دولة ديموقراطية. وبعد وفاة القيصر ألكسندر الأول في ديسمبر/كانون الأول عام 1825 قام عدد من الضباط بتوجيه القوات العسكرية الموالية لهم إلى إحدى ساحات بطرسبورغ. وكان هدفهم منع القوات ومجلس الأعيان من إعلان ولائهم للقيصر الجديد. وتلا ذلك احتلال القصر واعتقال القيصر وعائلته.

وكان مخططاً لنشر بيان شعبي يتضمن الإعلان عن (القضاء على الإدارة القديمة) وتشكيل حكومة ثورية مؤقتة، والغاء نظام القنانة. وسميت هذه الحركة بـ (انتفاضة الديسمبريين) لكن قضي عليها بقسوة شديدة من جانب القوات الموالية للقيصر الجديد نيقولا الأول. وقد تم في عهد القيصر ألكسندر الثاني ابن نيقولا الأول، إلغاء نظام القنانة وإجراء إصلاحات في الإدارات المحلية والمحاكم، حيث أصبح النظام القضائي في روسيا أحد أكثر الأنظمة ليبرالية في أوروبا.

عصر الاشتراكية

أصبح الحزب الشيوعي أساس السلطة الجديدة، حيث بنتيجة الإرهاب الذي اتبعته السلطة الجديدة قضي على الأحزاب الأخرى. وكان الأمين العام للحزب يترأس اللجنة المركزية ويقف على رأس الهرم الحزبي. وكانت القرارات المهمة تتخذ في مؤتمرات الحزب. وأول أمين عام للحزب بعد وفاة لينين عام 1922 كان يوسف ستالين، الذي عمل من أجل تعزيز سلطته الشخصية. استمرت حدود الاتحاد السوفيتي بالتوسع وأصبحت قريبة من حدود الإمبراطورية الروسية السابقة. ففي عام 1939 تم التوقيع على اتفاق بين روسيا وألمانيا يتضمن تقسيم أوروبا بينهما، وبموجب هذه الاتفاقية أصبحت منطقة أوروبا الشرقية تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي، وبنتيجة ذلك أعيدت إليه كافة أراضي غرب أوكرانيا وغرب بيلاروسيا وبلدان البلطيق.



لقد حقق الاتحاد السوفيتي نجاحات باهرة في مجال الفضاء وغيره من المجالات الانتاجية والعلمية خلال هذه الفترة، حيث أنشئت أول محطة كهزدرية في العالم (1954)، وأطلق أول قمر صناعي الى الفضاء (1957)، وأطلقت أول مركبة فضائية وعلى متنها انسان (1961) وغير ذلك.

تفكك الاتحاد السوفيتي (1990-1991)

في اغسطس/آب 1991 حاولت مجموعة من ضباط لجنة أمن الدولة (KGB) القيام بمحاولة انقلابية وعزل ميخائيل غورباتشوف، الذي أصبح رئيسا للاتحاد السوفيتي. ففشلت المحاولة الانقلابية وأصبح تفكك الاتحاد السوفيتي أمرا محتوما. وفي سبتمبر/أيلول 1991 اعترف مجلس الدولة بانفصال جمهوريات البلطيق (استونيا وليتوانيا ولاتفيا) عن الاتحاد السوفيتي. وفي بداية ديسمبر/كانون الأول عام 1991 وقع رؤساء كل من روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا على وثيقة تفكيك الاتحاد السوفيتي وإنشاء رابطة الدول المستقلة التي انضمت اليها الجمهوريات السوفيتية السابقة باستثناء جمهوريات البلطيق. انتهى وجود الاتحاد السوفيتي رسميا كدولة في 26 ديسمبر/كانون الأول عام 1991. ونتيجة لذلك تقلصت مساحة روسيا (الدولة الوريثة للاتحاد السوفيتي) بنسبة 24 بالمائة (من 22,4 الى 17 مليون كيلومتر مربع)، وانخفض عدد السكان بنسبة 49 بالمائة (من 290 الى 148 مليون نسمة). وبدأ تاريخ روسيا الحديث من يوم 12 يونيو/حزيران عام 1991، حيث أعلنت روسيا في هذا اليوم استقلالها على غرار ما أعلنته الجمهوريات السوفيتية الأخرى. وانتخب بورييس يلتسين كأول رئيس لروسيا، حيث بقي في هذا المنصب لغاية تنازله عنه في شهر ديسمبر/كانون الأول عام 1999.

ثانيا: ملامح العقيدة الضريبية منذ مرحلة تكوين الضريبية وباقي المراحل

I. المرحلة الاولى وتقع خلال الفترة (1918-1921) حيث النظام الضريبي بشكله العملي والقانوني الغي بعد الثورة، وتحول العبء الرئيسي للضرائب على الطبقات المالكة. خلال سنوات الحرب الأهلية، لم يكن الدور الرئيسي يلعبه عائدات الضرائب، بل المصادرة المباشرة لملكية الطبقة "البرجوازية". تم استخدام مساهمة من الأغنياء «اعتمادات ثورية طارئة» عالية، بسببها تم تجديد خزانة الدولة بنسبة 80 ٪. في فبراير 1921، أوقفت مفوضية الشعب المالية تحصيل جميع الضرائب النقدية و تم حل جهاز الضرائب بالكامل. في السنوات الأولى للسلطة السوفيتية، فرض السوفييت المحليون سلسلة من الضرائب الفوضوية مثلا على (الجراموفونات، وعلى قبعات وأطواق القندس، وعلى الخيول) وغيرها. خلال سنوات الحرب الأهلية، أدى التأميم وتجنيس الأجور وغير ذلك من الإجراءات، في جوهرها، إلى القضاء على كل الدخل المحلي حيث كانت المراسيم الأولى المتعلقة بتحصيل الضرائب، التي تمت الموافقة عليها خلال سنوات الحكم السوفياتي، على النحو التالي: في 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917 اصدر مرسوم ينص "بشأن تحصيل الضرائب المباشرة، ودفع ضريبة الدخل على الرواتب؛ والجزاءات والعقوبات الإدارية لمخالفة المواعيد النهائية لدفع الضرائب (حتى مصادرة الممتلكات والسجن) والإكراه على الإعدام من تعليمات المرسوم الصادرة عن قوات الحرس الأحمر والميليشيات". وفي 30 أكتوبر 1918 اصدر مرسوم حول "إدخال ضريبة ثورية استثنائية على المزارعين الريفيين". وفي 26 يونيو 1921 - أصدر مرسوم "حول إدخال أول ضريبة تجارة الدولة".

II. المرحلة الثانية في الفترة (1921-1930) فترة السياسة الاقتصادية الجديدة، واستعادة الضرائب وتطويرها. خلال هذه الفترة 1921 - 1923 سادت الضرائب غير المباشرة وتم ادخال ضريبة المكوس (الضريبة التي يأخذها الماكس خلال مرحلة الانتاج او الاستيراد) على مجموعة واسعة من السلع: الملح، السكر، الكيوسين، منتجات التبغ، الكبريت، المنسوجات، الشاي، القهوة، الفودكا. تشكل الضرائب المباشرة أساس النظام الضريبي. تم إعفاء الشركات المملوكة للدولة من ضريبة الأملاك، لكنها دفعت ضريبة دخل بنسبة 8 ٪. كانت الضريبة الرئيسية المفروضة على سكان الريف هي ضريبة الزراعة، حلت محل الضريبة العينية التي كانت قائمة حتى ربيع عام 1923. في 1923-1927. وفرت الضريبة الزراعية حوالي نصف إجمالي الإيرادات الضريبية، أو ما يقرب من 25 ٪ من جميع الأموال المعبأة للموازنة. خلال السياسة الاقتصادية الجديدة، كان هناك 86 نوعاً من المدفوعات للميزانية. في 8 ديسمبر 1922، صدر "مرسوم اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا ومجلس مفوضي الشعب بشأن الموافقة على اللوائح الخاصة بضريبة ممتلكات الدولة بنص ستة عشر مادة إلزامية".

III. المرحلة الثالثة للفترة (1931-1941) تصفية النظام الضريبي الذي تم إنشاؤه خلال السياسة الاقتصادية الجديدة. حيث في 1930-1932 بدا الاصلاح ضريبي يضع حد للنظام الضريبي في المرحلة الثانية (مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة). بالنسبة للمؤسسات المملوكة للدولة، تم تحديد دفتين كبيرتين من الضرائب وهما- ضريبة المبيعات والخصومات من الأرباح. تم إلغاء نظام المكوس بالكامل. أصبح النظام الضريبي أكثر تعقيداً، وانعكس ذلك في تعدد معدلات الضرائب. في عام 1935، استولت الدولة على أكثر من 45 ٪ من جميع المنتجات الزراعية من القرية، أو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام 1928. كما تلقت



- ميزانية الدولة إيرادات جمركية - رسوم جمركية ورسوم، وضرائب على الترفيه، ودخل الغابات وغيرها. من بين الضرائب المفروضة على المواطنين، كانت ضريبة الدخل الشخصي الأهم، وبعد الإصلاح الضريبي 1930-1932. تضمنت القائمة الرسمية لجميع الاتحادات الخاصة بالضرائب المحلية ضريبة البناء وإيجار الأرض.
- IV. المرحلة الرابعة للفترة (1941-1960) استعادة جزئية للنظام الضريبي، والتي ارتبطت بالحاجة إلى تعبئة الموارد خلال الحرب الوطنية العظمى وأثناء فترة استعادة الاقتصاد الوطني. في عام 1941، مع بداية الحرب الوطنية العظمى، تم تحديد معدل 100٪ لضرائب الدخل والضرائب الزراعية وفي عام 1942، تم استبدال هذا الرسم بضريبة عسكرية خاصة، والتي تم إلغاؤها في عام 1946. ومن الضرائب التي فرضت في نوفمبر 1941، تم فرض ضريبة على العزاب والأسر الصغيرة وفي عام 1942، تم تحديد رسوم على مالكي المركبات، ورسم لمرة واحدة لتسويق المزارعين، ورسوم من أصحاب المواشي. في الخمسينيات من القرن الماضي، شكلت الضرائب من الشركات والمؤسسات 2٪ فقط من إيرادات الميزانية.
- V. المرحلة الخامسة للفترة (1960-1964) والتي حصلت فيها تصفية جزئية للنظام الضريبي الذي تم إنشاؤه في المرحلة الرابعة. في الستينيات، تم إجراء تغييرات كبيرة على أشكال وطرق تراكم الأموال المركزية واللامركزية للموارد النقدية. بدأ الدخل الرئيسي لميزانية الدولة يتكون من مدخرات نقدية تأتي من مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة. في عام 1960، جرت محاولة لخفض الضرائب على أجور العمال والموظفين تدريجيًا، حتى الإلغاء.
- VI. المرحلة السادسة للفترة (1965-1989) إصلاح النظام الضريبي. في عام 1965، تم إنشاء دفعة إلزامية من قبل مؤسسات الدولة، والتي سميت "الدفع للأصول الثابتة ورأس المال العامل". يتم إدخال ضريبة الدخل الجماعي للمزارع. في عام 1966 تم إدخال مدفوعات الإيجار ثم رسوم الأموال. في 1971-1975 خفضت الضرائب على المجتمع وألغيت الضرائب على أجور العمال والموظفين الذين يتلقون ما يصل إلى 70 روبل في الشهر. في الثمانينيات تم تطبيق الضرائب المحلية من أصحاب المباني، وضريبة الأراضي، والضرائب من أصحاب المركبات.
- VII. المرحلة السابعة في عام (1990) بداية استعادة شاملة للنظام الضريبي في نيسان / أبريل 1990 تم اعتماد قانون "ضريبة الدخل على مواطني الاتحاد السوفياتي والمواطنين الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية" وفي يونيو 1990 تم تبني قانون "ضرائب الشركات والجمعيات والمنظمات". تم حل الأسئلة المتعلقة بمبادئ الضرائب على أساس قانون الاتحاد الروسي الصادر في 27 ديسمبر 1991 "بشأن أساسيات النظام الضريبي". أجريت تغييرات منفصلة على السياسة الضريبية بموجب المرسوم الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي بتاريخ 22 كانون الأول / ديسمبر 1993 رقم 2268 "بشأن تشكيل الميزانية الجمهورية للاتحاد الروسي والعلاقات مع الكيانات المكونة للاتحاد الروسي منذ عام 1994. " أدى هذا المرسوم إلى الانتقال من مبدأ وحدة السياسة الضريبية إلى اللامركزية الضريبية. بالإضافة إلى الضرائب التي ينص عليها التشريع الاتحادي، يجوز لسلطات الكيانات المكونة للاتحاد والسلطات المحلية فرض أي ضرائب وتنفيذها دون الحد من حجمها. في 21 نوفمبر 1991 بموجب مرسوم رئيس الاتحاد الروسي رقم 218، تم تشكيل دائرة ضرائب حكومية مستقلة في الاتحاد الروسي (كانت في السابق جزءًا من وزارة المالية). وفي 27 ديسمبر 1991 تم تبني قانون "أساسيات النظام الضريبي في الاتحاد الروسي". في 31 ديسمبر 1991 - تمت الموافقة على اللوائح الخاصة بخدمة الضرائب في الاتحاد الروسي. تم إدخال النظام الضريبي الحالي في روسيا عمليًا منذ عام 1992 ويستند إلى أكثر من 20 قانونًا تغطي، في الواقع، جميع مجالات الحياة الاقتصادية للدولة. من حيث هيكله ومبادئ بنائه، يعكس النظام الضريبي الجديد بشكل أساسي الأنظمة الضريبية الشائعة في الممارسة العالمية. تتوافق قائمة أنواع الضرائب المطبقة عمليًا مع المعايير المقبولة عمومًا في اقتصاد السوق الحديث وإلى حد كبير مع مجموعة الضرائب والرسوم التي تم استخدامها سابقًا في ممارستنا.
- VIII. المرحلة الثامنة (منذ عام 1998) المرحلة النهائية في تشكيل النظام الضريبي في الاتحاد الروسي حيث تم اعتماد قانون الضرائب للاتحاد الروسي. إن اعتماد قانون الضرائب للاتحاد الروسي يجعل من الممكن تنظيم القواعد واللوائح الحالية التي تحكم عملية الضرائب، ويؤدي إلى نظام منظم وموحد ومتناسك منطقيًا ومنسق، ويزيل أوجه القصور في النظام الضريبي الحالي مثل الافتقار إلى إطار تشريعي وتنظيمي موحد للضرائب، وتعدد وتضارب الوثائق التنظيمية وعدم وجود ضمانات قانونية كافية للمشاركين في العلاقات الضريبية. في 23 ديسمبر 1998 - بموجب مرسوم رئيس الاتحاد الروسي رقم 1635 "بشأن وزارة الاتحاد الروسي للضرائب والرسوم"، تم تحويل دائرة الضرائب الحكومية في روسيا إلى وزارة الاتحاد الروسي للضرائب والرسوم.
- IX. المرحلة التاسعة (نهاية 2004) وفيها تم تحويل وزارة الضرائب والرسوم في الاتحاد الروسي إلى دائرة الضرائب الفيدرالية.



ثالثاً: انعكاسات المجتمع في روسيا على التغيرات الضريبية في المراحل المختلفة

في معظم الفترات القديمة نجد أشكال رئيسية من الضرائب في شكل الواجبات العينية الرسوم . هذه الرسوم كانت موجهة أساساً إلى الحفاظ على الأمير وحاشيته، ومختلف الأحداث العسكرية. بعد معرفة مراحل التكوين والتطوير الضريبي على مر التاريخ في روسيا، يتوضح لنا أنها برزت جنباً إلى جنب مع بروز الدولة . وان الضرائب هي علاقة ضرورية في العلاقات الاقتصادية في المجتمع الروسي وفي معظم الأحيان هي النموذج الرئيسي من دخل الدولة. في بداية التكوين الضريبي لم تكن هناك اسس وتشريعات قانونية ومبادئ ودراسات، لذلك تفتقد للعدالة ويسودها الظلم فيالتالي تكون مصدر عبء وكره للمجتمع الروسي في المراحل الاولى، علاوة على ذلك سنوات الحروب الاهلية وكانت الايرادات الضريبية متجه نحو التمويل العسكري لا توفير الخدمات، في هذه المرحلة المجتمع الروسي يتهرب ويتجنب دفع هذه الضرائب لعدم جني نفعها. وبدليل في 1917 اصدر مرسوم ينص "بشأن تحصيل الضرائب المباشرة ، ودفع ضريبة الدخل على الرواتب ، والجزاءات والعقوبات الادارية لمخالفة المواعيد النهائية لدفع الضرائب (حتى مصادرة الممتلكات والسجن) والإكراه على الإعدام من تعليمات المرسوم الصادرة عن قوات الحرس الأحمر والميليشيات " وصلت حتى عقوبة مصادرة للممتلكات والسجن في المخالفة للمواعيد النهائية، نجد في المراحل الاولى للضريبة هي مصدر عبء وكره وفاقدة للشرعية ومبدأ العدالة الذي يؤكد على التوحيد في توزيع الضرائب بين المواطنين بما يتناسب مع دخلهم و مبدأ اليقين ، الأمر الذي يتطلب الافصاح عن طريقة الدفع و المبلغ والوقت بدقة معروفة مسبقاً الى الدافع.

حتى سنة 1921 حدثت فترة من السياسات الاقتصادية الجديدة، وفي هذه المرحلة نجد هناك اضافات جديدة، وهي سبب اساسي للتطور تبعاً في عالم الضريبة بما ينسجم مع تطور المجتمع، وان الضرائب الروسية لها تاريخ طويل ولها ارتباط وصله مهمة في عقيدة المجتمع ، بعد ان سادت الضرائب الغير المباشرة نجد هنا تنوع في مصادر الضرائب نوعياً حيث تم ادخال الضريبة غير المباشرة على مجموعة واسعة من السلع: الملح ، السكر ، الكيوسين ، منتجات التبغ ، الكبريت ، المنسوجات ، الشاي ، القهوة ، الفودكا وتعدد تنوع الضرائب غير المباشرة ، يخفف من الضريبة المباشرة وثقلها على المجتمع الروسي واثرها على دخل الفرد والمجتمع. لوحظ في 1923- 1927 ان الضريبة الزراعية وفرت حوالي نصف إجمالي الإيرادات الضريبية، أو ما يقرب من 25٪ من جميع الأموال المعبأة للموازنة، وهنا نجد ان للزراعة اهمية كبيرة لما عززته لخزينة الدولة من الضرائب واهتمام واتجاه المجتمع من عسكري حربي الى زراعي انتاجي، حيث بلغ تنوع الضرائب الى 86 نوع وهذا يعتبر توزيع ضريبي على المجتمع ويحقق جزء من مبدأ العدالة. ومن خلال مراحل التطور الضريبي واثره على المجتمع نجد ايضا ارتباط الضريبة مع مرحلة نوع السلطة لان التغيير في أشكال الحكومة دائماً يرافقه التحول من النظام الضريبي حيث نجد في الفترة (1931 – 1941) هناك تصفية لفترة السياسات الاقتصادية الجديدة والاتجاه نحو اصلاح اخر يتمشى مع مزاج السلطة اكثر من ملائمة المجتمع حيث اعتبرت فريضة الضريبة على الدخل الشخصي هي الاهم في تلك الفترة وهذا يؤثر سلباً على المجتمع، واصبح النظام الضريبي اكثر تعقيداً واستولت الدولة على 45% من المنتجات الزراعية وفرض ضرائب غير مدروسة ولا تعزز العلاقة الايجابية بين الضرائب والمجتمع مثل الضريبة على الترفيه. وهنا نجد لمسة جديدة وانفرادية للدولة في استحواذ على معظم وسائل الانتاج ومن فوائدها في هذه الفترة هي اعادة التوزيع حيث التحكم الكبير سابقاً لدى الطبقة البرجوازية في الخيرات وباقي الشعب يقتاد على ما يجنيه من عمله اليومي وبالتالي تعتبر نقله جديدة ونوعية وهي تحكم الدولة في وسائل الانتاج وتوزيع فوائدها بشكل أكثر عدالة على المجتمع نعتبرها لأنها توزع الفائدة للمجتمع ككل وليس للأفراد.

للسياسات تأثير كبير ايضا على الاستقرار والتحسين الضريبي وبالتالي على المجتمع، مثلاً الحرب الوطنية العظمى عام 1941 حيث اصبحت الضريبة 100% على الدخل والزراعة، وبما ان طبيعة الضريبة هي مبلغ مستقطع من دخل الافراد لذلك تحاول الحكومات في التوسع لاقتناء أكبر مبلغ ممكن وعلى عكس من ذلك المجتمع الضريبي ودافعي الضرائب يرغبون نحو تقليص أكثر ما يمكن من هذه الضرائب. حتى عام 1960 حيث كان هناك توجه جزئي نحو ضريبة منظمة الهدف منها هو النهوض بالواقع الاقتصادي للمجتمع والسوق وانعكاسها ايجابياً على المجتمع حتى بدأت الثقافة المجتمعية نحو فهم الضريبة انها وسيلة من وسائل اعادة توزيع الثروات على المجتمع ورفع الحلة الاجتماعية للعوائل الفقيرة والمتضررة وتقديم خدمات للمجتمع والمواطن واتجهت الضريبة من وسيلة تدفع بالإكراه الى عقيدة اجتماعية يؤمن بها المجتمع للفائدة التي تعود عليهم وتم اعادة تشكيل كبيره لا داره الاموال المتراكمة. وخلال هذه الفترة أصبح الدخل الرئيسي للموازنة يأتي من المؤسسات العامة ومؤسسات الدولة. ومن اهم الدراسات التي تآثر ايجابياً على شعور المجتمع هي وقوف الدولة بجانب المجتمع الفقير مثلاً تمت تخفيض الضرائب على اجور اعمال الذين يتلقون اجرا اقل من 70 روبل في الشهر ومن ثم الغائها نهائياً في



1975 ، اضافت هذه الدراسات وتطبيقها اثرا كبيرا على المجتمع الفقير والطبقة البسيطة وهو يعد من التشريعات التي تهتم بمبدأ العدالة والاهتمام به، ويرسخ المفهوم الضريبي في عقيدة المجتمع الدافع للضرائب، التوجه نحو ضرائب المباني واصحاب الشركات يعيد هذه الثروة الى المجتمع الفقير وتقديم الخدمات العامة تشكل مفهوم ان الضريبة مصدر لبقاء الدولة قويه اقتصاديا وبالتالي مجتمع متمكن اقتصاديا. حتى وصلنا عام 1990 والتطور الصناعي والتكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي لذلك حصل تغيير شامل في الاصلاح الضريبي وتم التفصيل والتشريع والذهاب الى تفاصيل ابعاد حيث القوانين الضريبية ضمنت كافة المواطنين كانوا من المجتمع الروسي او المقيمين الذين يتنعمون بخيرات البلد الذين يقيمون فيه مجنسين او غير مجنسين، تم حل الكثير من المسائل المتعلقة في النظم الضريبية وفق تشريعات قانونية وفق مبدأ العدالة ومبدأ الراحة ومبدأ الاقتصاد والمتمثل في خفض تكلفة تحصيل الضرائب في ترشيد النظام الضريبي. وبعده الصناعة ودخول عالم الاستثمار ورجال الاعمال والانتعاش الاقتصادي والتدفق النقدي ادى الى التحول الضريبي الى اللامركزية الضريبية وصدر مرسوم الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي بتاريخ 22 كانون الأول / ديسمبر 1993 رقم 2268 "بشأن تشكيل الميزانية الجمهورية للاتحاد الروسي والعلاقات مع الكيانات المكونة للاتحاد الروسي منذ عام 1994. " أدى هذا المرسوم إلى الانتقال من مبدأ وحدة السياسة الضريبية إلى اللامركزية الضريبية. بالإضافة إلى الضرائب التي ينص عليها التشريع الاتحادي، يجوز لسلطات الكيانات المكونة للاتحاد والسلطات المحلية فرض أي ضرائب وتنفيذها دون الحد من حجمها. وبعد الاهمية البالغة للضرائب وعالمها الخاص وتشريعاتها وجد هناك اهمية لاستقلالها من وزارة المالية وتم تشكيل "دائرة ضرائب حكومية مستقلة في الاتحاد الروسي. وبعد اتمام اطرها الشرعية والتنظيمية والادارية وتوسعها اصبحت اليوم "دائرة الضرائب الفدرالية".

الاستنتاجات:

1. يعد هذا البحث دراسة اجتماعية تسلط الضوء على لمجتمع الروسي الضريبي الدافع للضريبة من محدودي الدخل والطبقات الاجتماعية المستهدفة اجتماعيا، وسبل الحماية هؤلاء وقد عززت العقيدة الاجتماعية لدافعي الضرائب.
2. لا يتم تخصيص علم اجتماعي ضريبي كعلم اجتماعي منفصل ويتم إجراء دراسته فقط من قبل دائرة ضيقة من العلماء.
3. نجد ان المرسومات الصادرة في المراحل المختلفة والتشريعات القانونية كانت مرتبطة بمبدأ العدالة، حيث لم يغفل المشرع الى الجانب الاجتماعي والانساني والحد فرض الضرائب على محدودي الدخل، واعفاء الحد الأدنى من المعيشة لضمان مستوى يليق بالفرد والمجتمع وضمان سبل الراحة والرفاهية، وترسيخ العقيدة الضريبية في كل طبقات المجتمع بشكل تعاوني. ادت الى اعتبار ان دافعي الضرائب لديهم شعور ثقافي اجتماعي عالي في روسيا.

التوصيات:

1. نوصي المشرع الضريبي بمراعات الجانب الانساني والاجتماعي وتضمين مبدأ العدالة واليقين والراحة عند تشريع اللوائح الضريبية، لأثرها الايجابي في ترسيخ العقيدة الضريبية للمجتمع الضريبي وبالتالي الحد من التهرب الضريبي وجعل الضريبة ثقافة عامة يدرك اهميتها المجتمع.
2. التوجه نحو الارشاد الضريبي من خلال الاصلاحات الضريبية التي تساهم في ضمان الحد الأدنى المعيشي للطبقات الاجتماعية الفقيرة وعوائلهم لعدم تعرضهم للتهميش والحرمان، ودعمهم وتضمين فقرات خاصة بهم في قانون الموازنة سنويا مثل (قانون الحماية الاجتماعية وذوي الاحتياجات الخاصة).
3. ان يكون هناك احتياطي طوارئ يمول الموازنة ومن ايرادات متنوعة عند الحالات الاستثنائية مثل الازمات بسبب انتشار الامراض وغيرها والحروب، حتى لا تنهار الطبقة الضعيفة اقتصاديا في المجتمع بسرعة وتصمد بفضل ايقاف الحكومة بجانبها وعدم فرض ضرائب تأثر على الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

المصادر:

المصادر الأجنبية:

1. Zrellov A.P. Intersectoral approach as a way to explain the economic paradox of taxation // Taxes and taxation. – 2006.
2. Usak N.V. Theory and history of taxation. – M.: Knorus, 2009.
3. Internet resource "Economics and Economic Theory"
4. Tedeev A.A. Tax law / A.A. Tedeev, V.A. Parygina. – Rostov n/a: Phoenix, 2003.



5. Klimovich V.P. Finance, money circulation and credit: Textbook. M.: FORUM - INFRA - M, 2006.
6. Finance. Ed. by V.M. Rodionova. - M.: Finance and Statistics. 2008.
7. "International Economics" Miklashevsky N.A., Kholopov A.V., Moscow, "Delo i Service", 2004.
8. Great Russian Encyclopedia, JSC — 3rd Edition
9. Federal Tax Service of Russia- <https://www.nalog.gov.ru>

المصادر العربية

1. د. سعيد عبد العزيز عثمان، (النظم الضريبية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
2. السيد محمود احمد عوض، (شرح احكام قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005)، الادارة العامة للتخطيط وتصحيح البرامج، القاهرة 2008.
3. قدي، عبد المجيد، 2011، دراسات في عالم الضرائب، الطبعة الاولى، دار جرير.